**المحاضرة -08- النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه**

يعتبر النظام الرأسمالي المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال، و ما سنحاول توضيحه ﻓﻲ هذا المبحث هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنات الأساسية ﻓﻲ بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين للنظام الرأسمالي باختلاف أنواعه، ويبقى الهدف من هذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري لهذا النظام الذي يساعد على فهم الموضوع ككل .

سوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث، مضامين النظام الرأسمالي (**أولا**)، وطريقة الإنتاج الرأسمالي (**ثانيا**).

**أولا: مضامين النظام الرأسمالي**

تهدف الدراسة الوجيزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الوقوف على نشأة الاقتصاد الرأسمالي (**أولا**)، وكذا مفهومه (**ثانيا**)، وهذا لتمييزه عن غيره من الأنظمة.

**1- نشأة الاقتصاد الرأسمالي**

 إن معرفة الظروف التي وجد من خلالها النظام الرأسمالي، تمثل في نفس الوقت معرفة بتاريخ الفكر الاقتصادي إزاء المشكلة الاقتصادية، وفي هذا الصدد يذهب بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي إلى القول بأن الفترة التي سبقت منتصف القرن الثامن عشر (تاريخ اكتمال أركان النظام الرأسمالي وظهوره على السطح)،وباستثناء النظام البدائي فقد سادها نظام اقتصادي واحد، وهو النظام الإقطاعي، في حين يذهب البعض الآخر إلى القول بأن هذه الفترة شهدت نظامين اقتصاديين ومتعاقبين وهما على التوالي: النظام الإقطاعي والنظام الحرفي ويقولون بأن **النظام الأول** ساد الفترة من القرن الخامس وحتى القرن الثالث عشر، وساد **النظام الثاني** الفترة من القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر أو بداية القرن السادس عشر.[[1]](#footnote-2)

ويتفق الرأيان في أمرين:

-**أولهما**:أن الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر هي الفترة التي شهدت إرهاصات ميلاد النظام الرأسمالي، أو هي الفترة الانتقالية لبروز هذا الأخير.

**2-** أن النظام الإقطاعي (والنظام الحرفي) قد ساد الفترة الزمنية التي تسمى بالعصور الوسطى والتي يشير إليها الرأي الأول بالفترة البينية المستمرة. [[2]](#footnote-3)

 عموما تطورت الرأسمالية عبر ثلاث مراحل كبرى هي:

**-المحطة الأولى:** ارتبط ظهور الرأسمالية في هذه المرحلة بحركة الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر،التي فتحت طرقا تجارية جديدة أمام التجار الأوروبيين وفرصا لتحقيق الأرباح من خلال استقدام السلع المتنوعة وتراكم الثروات، كما أسهمت أفكار عصر الأنوار التي تمجد الثروة بدلا من إدانتها،كما كان عليه الأمر في القرون الوسطى في تحفيز الناس على التجارة وجمع المال.[[3]](#footnote-4)

**-المحطة الثانية:**تميزت هذه المرحلة بظهور الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت في انجلترا، حيث اكتشفت تقنيات جديدة للإنتاج وانتشرت هذه التقنيات في بقية أرجاء أوروبا.[[4]](#footnote-5)

 وأدى ظهور المصانع في أوروبا إلى بروز طبقة جديدة في المجتمع هي البورجوازية، وقد لعبت دورا هاما في تطوير الإنتاج الصناعي والترويج للأفكار الرأسمالية،وإحداث قطيعة مع النظام الإقطاعي السائد من قبل.

**-المحطة الثالثة:** دخلت الرأسمالية مرحلتها الثالثة مع نهاية القرن التاسع عشر ، وتوصف هذه المرحلة بأنها المرحلة الرأسمالية المالية، وقد عرفت هذه المرحلة ظهور المؤسسات المصرفية العالمية الكبرى والشركات القابضة وانتعشت أوراق الأسواق المالية، ووقعت الشركات الصناعية تحت هيمنة القطاع المصرفي،لكن هذه المرحلة كانت أيضا مرادفا للّأزمات المالية المتعاقبة، نتيجة لتضخم نشاط المضاربات المالية والسياسات النقدية التوسعية.

ويمكن القول في هذا السياق، أن من إحدى خصائص الهامة التي تميز الرأسمالية هي قدرتها الفريدة على الصمود أمام الأزمات التي تعصف بها وقابلية التكيف مع التحولات التي تحدث في المجتمع وقد حالت هذه الميزة دون وقوع ما تنبأ به **كارل ماركس** من سقوط مدو للرأسمالية، حيث اعتبر انهيار النظام الرأسمالي وتحول البشرية إلى الاشتراكية حتمية تاريخية،بسبب التناقضات التي تحملها الرأسمالية في أحشائها.

 علاوة على ذلك، يرى بعض الاقتصاديين أن هناك عاملين اثنين يجعلان الرأسمالية قادرة على التكيف، وعلى تجديد نفسها باستمرار وهما:[[5]](#footnote-6)

**العامل الأول:** الابتكارات والتطور التكنولوجي، وقد أوضح الاقتصادي النمساوي جوزيف "**شومبيتر**" أهمية هذا العامل في كتابه الموسوم "الرأسمالية،الاشتراكية والديمقراطية".

**العامل الثاني**: فيتعلق بقدرة الدول على التدخل في الاقتصاد عبر وضع وتنفيذ سياسات تصحيحية،كما وقع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبنت الدول سياسات اقتصادية،كينزية ساهمت في النمو الكبير الذي عرفه الاقتصاد الغربي،خلال ما يعرف بالثلاثين سنة المجيدة.

**2-النظام الاقتصادي الرأسمالي:تعريفه وأسسه**

**أ-تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها متوسعاً في مفهوم الحرية.[[6]](#footnote-7)

بمفهوم أخر هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولا الحصول على **أكبر دخل**، بمعنى أن الفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه وحر في اختيار ما يستثمره وما يستهلكه، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع، أو هو تنظيم الاقتصاد في المجتمع على أساس قيام الأفراد في شكل شركات رأسمالية بامتلاك رؤوس الأموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى[[7]](#footnote-8)،وبذلك لا يوجد تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف أحياناً بنظام السوق الحر، حيث يتيح للفرد المتمتع بحرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن[[8]](#footnote-9).

**ب-أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على مجموعة من الأسس التي تميزه عن غيره من النظم، وتعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى، وتتمثل هذه الأسس التي يتسم بها النظام الرأسمالي فيما يلي:

**-الملكية الفردية[[9]](#footnote-10):**

يقرن القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، وتشمل هذه الملكية مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب الملكية.[[10]](#footnote-11)

ولا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة،فالدولة الرأسمالية تمتلك جزءا من الثروة القومية تشمل المباني، وأراضي الدولة والمناجم...، كذلك تملك الدولة بعض المرافق المنفعية العامة التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل مشروعات المياه والكهرباء ومختلف الهياكل الأساسية.

ويمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط،ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام،كالقيود التي تمنح المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعة،ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.[[11]](#footnote-12)

**-الحرية الاقتصادية**[[12]](#footnote-13)**:**

تعترف الرأسمالية الاقتصادية للأفراد بحرية الاستهلاك، فهم أحرار في توزيع دخلهم بين الاستهلاك والادخار، كما أنهم أحرار في تحديد هيكل استهلاكهم، وفي استثمار ما ادخروه من أموال في المجال الذي يرونه مناسبا لهم،لذلك قيل أن المستهلكين هم الذين يوجهون الإنتاج في النظام الرأسمالي، ويحددون هيكله حسب رغباتهم التي تظهر من كيفية إنفاقهم لأموالهم، فتهافتهم على سلعة من السلع يدل على زيادة تفضيلهم لتلك السلعة، فيرتفع ثمنها وتزداد الكميات المنتجة منها على حساب الكمية المنتجة من غيرها من السلع،التي ينقص الطلب عليها[[13]](#footnote-14).

 وتعترف الرأسمالية للأفراد والمشروعات بحرية العمل والإنتاج، فلكل فرد في ظل الرأسمالية أن يتصرف في قوة عمله وفي ممتلكاته بإرادة حرة لا تخضع لقيد، وهو نظام يشجع على المخاطرة، وقد تؤدي مخاطرة المنتج إلى إنتاج سلعة جديدة تحقق له ربحا وتحقق للمجتمع إشباعا إضافيا، فإذا فشل في ذلك فإنه يتحمل عاقبة سوء تدبيره بخسارة بعض أمواله.

 يضاف إلى حرية الإنتاج والاستهلاك، حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع بين الدول الرأسمالية واتساع حجم المبادلات الدولية، وسيادة مبدأ حرية التجارة،نتيجة ازدهار النظام الرأسمالي، فحتى تتمكن الوحدات الإنتاجية الكبيرة من الاستمرار في زيادة الإنتاج كان من اللازم لها أن تضمن أسواقا متسعة ومصادر وفيرة للمواد الخام.[[14]](#footnote-15)

وتجدر الإشارة إلى أن الحرية الاقتصادية المتاحة للأفراد في النظام الرأسمالي، ليست حرية مطلقة تماما،بل إنها داخل الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع،فهناك بعض السلع التي تحرم الحكومة إنتاجها أو تبادلها أو استهلاكها رعاية لمصلحة المجتمع.

**-نظام السوق والأثمان:**

 من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، وتميزه عن غيره من الأنظمة هو نظام السوق والأثمان، ويقصد بذلك أن الإثمان تتحدد فيه وفقا ل رغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة[[15]](#footnote-16)، حيث أن المنتج يحصل على عناصر الإنتاج مقابل ثمن وهو أيضا يبيع منتجاته في السوق مقابل ثمن معين، والعامل يقدم قوة عمله من أجل الحصول على دخل أو ثمن، هو الأجر يحصل من خلاله على احتياجاته من الأسواق من سلع استهلاكية، بغر ض إشباع حاجاته مقابل ثمن ويتم كل داخل السوق باعتبارها مركز تلافي وتوافق قوى العرض والطلب، دون تدخل الدولة ودون أي إرادة منفردة من أي طرف من أطراف التعامل.[[16]](#footnote-17)

وبالتالي فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التي ستتحدد وفقا لها، ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة، سيتحدد أيضا وفقا لقوى السوق، وأخيرا فإن الاستهلاك من حيث حجمه وأنواعه أن يتحدد أيضا وفقا لمستويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدها وفقا لقوى العرض والطلب ، ولهذا النظام شعاره "**دعه يعمل دعه يمر**".

**-المنافسة الحرة:**

يتميز النظام الرأسمالي بتنافس كافة الوحدات الاقتصادية، ويعد طابع المنافسة نتيجة طبيعية لخصائص النظام الرأسمالي السابق ذكرها، وهي الملكية الفردية والحرية الاقتصادية، ويقصد بالتنافس هنا تنافس بين البائعين والمشترين في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج، من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد، فالبائع سعيا وراء الربح يحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع منافسا بذلك غيره من منتجي السلع المماثلة، وذلك بأن يخفض من ثمن سلعته أو تحسين جودتها ليكسب السوق بنفسه[[17]](#footnote-18).

وفقا للمنظور الرأسمالي فإن سير النشاط الاقتصادي على أساس المنافسة يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية وإدارة الصناعات وقطاع الأعمال على أساس من الكفاءة، وخروج المشروعات قليلة الكفاءة من مجال الإنتاج، ومن ثم فإن كل مشروع يحاول جهده أن يضمن لنفسه البقاء في السوق[[18]](#footnote-19).

**-حافز الربح:**

يعتبر الربح هو المحرك الأول للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية، فكل فرد في هذا النظام يتصرف بما يمليه عليه مصلحته الشخصية، وبما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وليس معنى ذلك إهدار المصلحة العامة للمجتمع، فكما يقول **آدم سميث**:"**هناك يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع**"، فالفرد في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج تلك السلع التي يزداد عليها الطلب، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع من هذه السلع،كما أنه لتحقيق المزيد من الأرباح يعمل دائما على التفنن والابتكار والبحث عن أفضل الطرق للإنتاج لتخفيض التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض الأسعار التي تباع بها السلع، مما يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.[[19]](#footnote-20)

**ثانيا:طريقة الإنتاج الرأسمالي**

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعيا، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي[[20]](#footnote-21) وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة (**أولا**)، وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد الوطني (**ثانيا**).

**1- نوع علاقات الإنتاج السائدة**

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أن شكل الملكية الخاصة يتغير بتغير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما[[21]](#footnote-22):

**الاتجاه الأول:** التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعّالة للتطور الاقتصادي.

**الاتجاه الثاني:**التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أن تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

**- مرحلة مشروع مارشال:** (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

**- مرحلة المشروع الكبير:** وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

**- المشروع الرأسمالي الدولي:** عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأن كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية.

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتوج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغيرهما المتزايد باستمرار.

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهر على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم الإستراتيجية العامة ميدانيا في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات التي تتخذ على المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي[[22]](#footnote-23).

**2- العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي**

 الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دورا حيويا في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانيزم التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو يقال أن النظام تحكمه قوى موضوعية أو قانون القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق[[23]](#footnote-24).

 وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

**المرحلة الأولى:** ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

**المرحلة الثانية:** يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.

**المرحلة الثالثة:** وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولا تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي[[24]](#footnote-25).

- يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطا للأخر.

 فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليُتم دورته بصفتها واسطة عملية الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى[[25]](#footnote-26).

وأخيرا يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

**3-تقدير النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

على الرغم مما يتضمنه النظام الاقتصادي الرأسمالي من مجموعة من الأسس التي تبدو في ظاهرها صالحة ومغرية للأفراد، أهمها على الإطلاق الاعتراف بالملكية الفردية، والحريةو الاقتصادية الأمر الذي يفسح الطريق أمام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء، كما يتسم هذا النظام بإمكانية تحقيقه للتوازن الاقتصادي بصورة آلية من خلال جهاز الثمن[[26]](#footnote-27)،إلاأن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي:

-تؤدي الحرية الاقتصادية الكاملة إلى التوزيع السيئ للملكية الخاصة بين أفراد المجتمع،حيث تظهر أقلية تحوز جانبا كبيرا من ثروة المجتمع، في حين لا تحوز الأغلبية إلا القليل من هذه الثروة، وتحصل هذه الأقلية على دخول كبيرة من استغلال ممتلكاتها دون أن تبذل مجهودا،بينما تحصل أغلبية السكان على نسبة ضئيلة من الدخل القومي.[[27]](#footnote-28)

-إن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة،فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد إرباح المنتجين،مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية، من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة،إلاأن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية،مما يحدث تكدس للمنتجات.[[28]](#footnote-29)

-يعاب على النظام الرأسمالي أنه يؤدي إلى اتساع **الفجوة بين الطبقات** نتيجة لعدم عدالة توزيع الدخل القومي،حيث تستأثر الطبقة الرأسمالية بالجزء الأكبر من الدخل بينما تحصل طبقة العامة على فتات هذا الدخل،كما أن الرأسماليون يستخدمون ما يمتلكون من عوامل إنتاج في إنتاج السلع الرابحة والمرغوبة بواسطة إجمالي الدخول المرتفعة، ولا يوفرون بذلك ما هو مطلوب من سلع لعامة الشعب.[[29]](#footnote-30)

-الحرية الوهمية التي افترضها النظام الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج،فحرية العمل على سبيل المثال لا يتمتع بها العامل الأجير غالبا، ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة العاملة التي تكون غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة، وكذلك الحال بالنسبة لحرية الاستهلاك فليست مطلقة أيضا، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض لا تستطيع إشباع حاجاته.[[30]](#footnote-31)

-لا يؤدي نظام الأثمان إلى تحقيق الاقتصاد الكامل في توزيع الموارد، خاصة إذا عرفنا أن المنتجين لا يكفون عن التدخل في تفضيلات المستهلكين عن طريق الدعاية،واستغلال الجهل ومن هنا يمكن أن نتصور تبذير المستهلكين لدخولهم في الإنفاق على سلع لا تعطيهم أكبر إشباع ممكن، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من الأثمان لا تحدد على أساس المنافسة الكاملة بين المنتجين، وإنما تحدد على أساس الاحتكار وقدرة المحتكر على تحديد الكمية المعروضة.[[31]](#footnote-32)

-تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها،حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لضآلة ما تدره من أرباح أو لأنها لا تدر ربحا أي المشروعات الخدمية، وبالتالي حل المشكلة الاقتصادية وفق المنظور الرأسمالي متروكا للفرد دون حاجة لتدخل الحكومات إلا في أضيق الحدود.[[32]](#footnote-33)

-في ظل النظام الرأسمالي يحدد الرأسماليين حجم الإنتاج، بالإضافة إلى تحديد مستوى التشغيل اللازم لتنفيذ هذا الحجم عند المستوى الذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن،بل إنه كثيرا ما يلجأ الرأسماليين بالإضافة إلى ذلك إلى ضغط الإنتاج رغبة فيرفع أرباحهم عن طريق تخفيض العرض، ويزيد من انتشار هذه المشكلة،وخاصة بالنسبة للعامل الذي يعتمد على عمله كمصدر رزقه،حدوث أزمات اقتصادية أو استخدام أساليب إنتاج جديدة مما يترتب عليه الاستغناء عن خدماته.[[33]](#footnote-34)

1. مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 29. [↑](#footnote-ref-2)
2. نفس المرجع، ص 30. [↑](#footnote-ref-3)
3. مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 35. [↑](#footnote-ref-4)
4. نفس المرجع، ص 36. [↑](#footnote-ref-5)
5. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي:من التجاريين إلى التقليديين، بيروت:دار النهضة العربية، 1973، ص 32. [↑](#footnote-ref-6)
6. أمين عويسي، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2016، ، ص 77. [↑](#footnote-ref-7)
7. جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، القاهرة: دار الشروق، 2011، ص 45. [↑](#footnote-ref-8)
8. رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 102. [↑](#footnote-ref-9)
9. تعني **الملكية الفردية،** تقرير حقوق للفرد على ما يكتسبه من أموال ومن هذه الحقوق حق استعمال هذا المال والتصرف فيه باستهلاكه أو بيعه للغير، ويستوي أن يرد هذا الحق على مالا استهلاكيا أو مالا إنتاجيا، وهو ما يسمى بعناصر الإنتاج، ويستوي أن تكون هذه الأموال مادية ملموسة كما هو الحال بالنسبة للأموال الاستهلاكية والإنتاجية، أو أن تكون على العكس أموالا معنوية غير ملموسة وتتمثل في حقوق معنوية كالاسم التجاري، وحقوق التأليف والتلحين وغيرها، انظر:خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 96. [↑](#footnote-ref-10)
10. فاطمة مصابيح، المرجع السابق، ص 120. [↑](#footnote-ref-11)
11. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 97. [↑](#footnote-ref-12)
12. تعني **الحرية الاقتصادية**، حرية الأفراد في التملك والممارسة الاقتصادية الحرة، أي أن الـفـرد حـر فـي الـمـلـكـيـة والـعـمـل والإنتاج والاسـتـهـلاك، فـهـو حـر في امتلاك كـل شـيء مـادام تـحـصـل عـلـيـه بـالـطـرق الـقـانـونـيـة، ولـه حـريـة الاخـتـيـار فـي الـعـمـل الـذي يـنـاسـبـه والإنتاج الـذي يـريـده دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، أنظر: سعيد النجار، المرجع السابق، ص 118. [↑](#footnote-ref-13)
13. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 97. [↑](#footnote-ref-14)
14. فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص 107. [↑](#footnote-ref-15)
15. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 98 [↑](#footnote-ref-16)
16. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الإسكندرية: مطبعة سامي، 1999، ص80، 81. [↑](#footnote-ref-17)
17. مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 77، 78. [↑](#footnote-ref-18)
18. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 100. [↑](#footnote-ref-19)
19. نفس المرجع، ص 101. [↑](#footnote-ref-20)
20. فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص ص 189-204. [↑](#footnote-ref-21)
21. محمد دويدار، المرجع السابق، ص 304 . [↑](#footnote-ref-22)
22. فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص ص 200-205. [↑](#footnote-ref-23)
23. محمد دويدار، المرجع السابق، ص 307، 308. [↑](#footnote-ref-24)
24. نفس المرجع، ص 308، 309. [↑](#footnote-ref-25)
25. نفس المرجع، ص ص 261-265. [↑](#footnote-ref-26)
26. علي فيصل علي، الأنصاري، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية، الكويت:جامعة الكويت، 2009، ص ص 23-25. [↑](#footnote-ref-27)
27. مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 53. [↑](#footnote-ref-28)
28. فاطمة مصابيح، المرجع السابق، ص 125. [↑](#footnote-ref-29)
29. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 102. [↑](#footnote-ref-30)
30. حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 50. [↑](#footnote-ref-31)
31. سليمان دحو، محاضرات مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير جامعة غرداية، 2020-2021، ص 80. [↑](#footnote-ref-32)
32. نفس المرجع، ص 80. [↑](#footnote-ref-33)
33. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 103. [↑](#footnote-ref-34)